Indonesian Journal of Islamic Economic Law
Vol 1, No 2 (2024), pp. 153-167
DOI: https://doi.org/10.23917/ijoel.v1i2.5507

The Comparative Analysis of the Hiwalah Fatwa between Indonesia and Malaysia

دراسة المقارنة : الحوالة في ضوء فتوى الهيئة الشرعية الوطنية لمجلس العلماء الإندونيسي ولجنة الإفتاء بالولايات الفدرالية الماليزية

Risdayani [1], Muhammad Harsya Bachtiar [2], Ahyarudin [3]

[1] Islamic Economic Law, Universitas Muhammadiyah Surakarta, Surakarta, Indonesia
[2] Sharia Economic Law, STIBA, Makassar, Indonesia
[3] Qur'anic Science and Tafsir, Sekolah Tinggi Ilmu Al-Qur'an dan Tafsir Zad, Cianjur, Indonesia
Corresponding author: o200220031@student.ums.ac.id

Submission Track:
Received: 30-04-2024
Final Revision: 30-05-2024
Available Online: 30-06-2024

Copyright © 2024 Authors

Abstract
The objective of this study is to examine the differences and similarities in the application and interpretation of the fatwa on hawalah contracts between the Indonesian Ulema Council and the Malaysian Fatwa Committee. The research methodology employed in this study is qualitative research, employing a comparative approach. Following the collection of data from fatwas, books, and other literature, the data is subjected to inductive analysis in order to yield the results of this study. The analysis of similarities and differences, as well as compatibility with Islamic law, conducted between the DSN-MUI fatwa and the Regional Mufti of Biscotuan's fatwa on hawalah has led to the following conclusions: DSN Fatwa No. 12/DSN-MUI/IV/2000: The aforementioned fatwa is in accordance with Shariah principles as it fulfils the elements and conditions of hawalah without an increase in rent or profit. Fatwa No. 58/DSN-MUI/V/2007: The aforementioned instrument is not fully compliant with Shariah principles because it allows for the imposition of fees in the context of a pending hawalah transaction, which may potentially lead to riba. In contrast, the Mufti of Persekutuan Province has issued a fatwa that is compatible with Shariah principles. This fatwa ensures that hawala transactions are only between two parties with a debt-to-debt relationship and that no fees are charged. Consequently, the instrument avoids the imposition of usury. In this context, the fatwa of the Pijapat Persekutuan Mufti is more rigorous in maintaining compliance with Sharia principles, particularly in preventing usury. Although Islamic financial institutions recognise hawalah as a practical necessity, they must exercise caution to ensure that they do not contravene the fundamental Shariah principle of prohibiting usury.

Keywords: *Hawalah, National Shariah Commission Fatwa; Comparative Study*

الخلاصة

الهدف من هذه الدراسة هو دراسة أوجه الاختلاف والتشابه في تطبيق وتفسير فتوى عقود الحوالة بين مجلس العلماء الإندونيسي ولجنة الفتوى الماليزية. ومنهجية البحث المستخدمة في هذه الدراسة هي البحث النوعي الذي يستخدم المنهج المقارن. وبعد جمع البيانات من الفتاوى والكتب والمؤلفات الأخرى، يتم إخضاع البيانات للتحليل الاستقرائي من أجل التوصل إلى نتائج هذه الدراسة. وقد أدى تحليل أوجه التشابه والاختلاف، وكذلك التوافق مع الشريعة الإسلامية، الذي تم إجراؤه بين فتوى وحدة تنسيق الفتوى في DSN-MUI وحدة الاستخبارات المالية وفتوى لجنة الإفتاء بالولايات الفدرالية الماليزية بشأن الحوالة، إلى الاستنتاجات التالية فتوى DSN رقم-DSN No. 12/DSN-MUI/IV/2000 أن الفتوى المذكورة تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية حيث إنها مستوفية لأركان الحوالة وشروطها دون زيادة ربع أو

ربح. الفتوى رقم DSN NO: 58/DSN-MUI/V/2007 الصك المذكور أعلاه لا يتوافق تماما مع مبادئ الشريعة الإسلامية لأنه يسمح بفرض رسوم في سياق معاملة حوالة معلقة، مما قد يؤدي إلى الربا. وفي المقابل، أصدر لجنة الإفتاء بالولايات الفدرالية الماليزية فتوى متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية. تضمن هذه الفتوى أن معاملات الحوالة لا تتم إلا بين طرفين تربطهما علاقة دين بدين ولا يتم فرض أي رسوم. وبالتالي، فإن هذه الأداة تتجنب فرض الربا. وفي هذا السياق، تُعد فتوى لجنة الإفتاء بالولايات الفدرالية الماليزية أكثر صرامة في الحفاظ على الامتثال لمبادئ الشريعة، لا سيما في منع الربا. وعلى الرغم من أن المؤسسات المالية الإسلامية تعترف بالحوالة كضرورة عملية، إلا أنها يجب أن تتوخى الحذر لضمان عدم مخالفتها لمبدأ الشريعة الأساسي في تحريم الربا.

الكلمات المفتاحية: الحوالة, فتاوي الهيئة الشرعية الوطنية, دراسة المقارنة

1. مقدمة

إن تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في التمويل والخدمات المصرفية مهم للغاية في الصناعة المالية الشرعية.[1] وتتمثل وظيفة البنك الشرعي بشكل عام في كونه مؤسسة وسيطة تعمل على تعبئة الأموال من المجتمع وتوجيه هذه الأموال إلى المحتاجين إليها في شكل تسهيلات تمويلية. نوع الربح الذي يحصل عليه البنك من العمليات التي يقوم بها.[2] تعد المنتجات المصرفية الشرعية من أنواع الخدمات للدخل التي تعمل البنوك الشرعية على تطويرها حاليًا. من خلالها يحصل البنك على دخل يسمى الرسوم. يتم تطبيق أنشطة الخدمات المالية التي تقدمها الخدمات المصرفية الشرعية في إندونيسيا من خلال عقود الخدمات المختلفة مثل الحوالة.[3]

الحوالة هي نقل الدين من ذمة إلى ذمة . فمتى تم الإيجاب والقبول تحميلا وتحملا لأداء الدين من المحتمل إلى الدائن بين اثنين من الثلاثة الأطراف المعنية، الدائن والمدين والملتزم بالأداء، مع الاستيفاء لسائر الشرائط الخاصة, فقد تم هذا النقل من الوجهة الشرعية.[4]

تحدث الحوالة غالبا عندما تنشأ مشاكل بين الديون والديون بين طرف وآخر وتعمل على حل عدة حالات تتعلق بالمشاكل المالية للمجتمع. لا تستخدم الحوالة فقط لحل مشاكل الديون والمستحقات، بل تلعب الحوالة أيضًا دورًا في تحويل الأموال من الأفراد إلى أفراد أو شركات أخرى كما تم تطبيقه من قبل العديد من المؤسسات أو حتى بشكل أكثر هيمنة في الخدمات المصرفية الشرعية.[5]

أصدر مجلس العلماء الإندونيسي (MUI)، من خلال المجلس الشرعي الوطني (DSN-MUI)، فتوى بشأن عقود الحوالة والحوالة بالأجرة. وبهذه الفتوى وهي فتوى DSN No 12/DSN-MUI/IV/2000سنة 2000 في شأن الحوالة [6] وفتوى DSN No 58/DSN-MUI/V/2007 سنة 2007 بشأن الحوالة بالأجرة [7] ومن المؤمل أن تتم ممارسة الحوالة في إندونيسيا وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، وتجنب الربا والغرر والمحرمات في الإسلام. كما أصدرت لجنة الإفتاء بالولايات الفدرالية الماليزية فتوى بشأن الحوالة. وتهدف هذه الفتوى إلى تقديم إرشادات واضحة ومفصلة للمسلمين في ماليزيا، وخاصة في المنطقة الفيدرالية، فيما يتعلق بكيفية تنفيذ عقود الحوالة وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية.[8]

---

[1] H R Mulyadin, N Herdiana, and ..., "The Application of Akad Wakalah Bil Ujrah and Hawalah to Shariah Banking With a Focus on Ijarah Muntahiya Bitamlik and Mudharabah Products in the Perspective …," *Zona Law And Public …* (2024): 361, https://ejournal.zona-edu.org/index.php/ZLPAI/article/view/62.

[2] Rasyid Rizani, Fahmi Hamdi, and Erla Sharfina Permata Noor, "Penerapan Prinsip Syariah dalam Produk Perbankan Syariah," *Indonesian Journal of Islamic Jurisprudence, Economic and Legal Theory* 2, no. 1 (2024): 110.

[3] Mardiah Mardiah, "Hadis-Hadis Tentang Jasa: Wakalah, Kafalah, Hawalah (Telaah Sosiologis, Filosofis, dan Yuridis)," *Mushaf Journal: Jurnal Ilmu Al Quran dan Hadis* 2, no. 3 (2022): 353.

[4] Iṣdār Wizārat al-Awqāf wa al-Shu'ūn al-Islāmiyyah, *Al-Mawsū'ah al-Fiqhiyyah* (al-Kuwait: Dār al-Ṣafwah, 1990), 169.

[5] M Ainorrido'ie and R A Norrahman, "Kontrak Pengalihan Hutang Al-Hiwalah dalam Praktik Keuangan Syariah," *Journal of …* (2023): 20–21, https://journal.banjaresepacific.com/index.php/jimr/article/view/2.

[6] Dewan Syariah Nasional MUI, Fatwa DSN No 12/DSN-MUI/IV/2000 Tahun 2000 Tentang Hawalah (Jakarta Pusat, 2000).

[7] Dewan Syariah Nasional MUI, Fatwa DSN Nomor 58/DSN-MUI/V/2007 Tentang Hawalah Bil Ujrah (Jakarta Pusat, 2007).

[8] Mufti Wilayah Persekutuan, "Bayan Linnas Siri Ke-149: Status Pelangsaian Pinjaman PTPTN Menurut Perspektif Syarak," *Mufti of Federal Territory's Office*, last modified 2018, accessed July 4, 2024,

ومع ذلك، فإن الفتوى المذكورة أعلاه، الصادرة عن مجلس العلماء الإندونيسي (MUI) ولجنة الإفتاء بالولايات الفدرالية الماليزية، بها العديد من الاختلافات المهمة في تفسيرها وتطبيقها. تعكس هذه الاختلافات مناهج مختلفة في فهم وتطبيق مبادئ الشريعة المتعلقة بعقود الحوالة في كل بلد. لذا من المهم النظر في الاختلافات بين الفتويين الصادرتين عن البلدين بشأن الحوالة.

يهدف هذا البحث إلى تحليل الاختلافات والتشابهات في تنفيذ وتفسير الفتاوى المتعلقة بعقود الحوالة بين مجلس العلماء الإندونيسي ولجنة الإفتاء بالولايات الفدرالية الماليزية، وكذلك ما يترتب على هذه الاختلافات من آثار على ممارسة الحوالة في كلا البلدين. نظرًا لأن هذين البلدين لديهما العديد من أوجه التشابه في الثقافة ويتم تطبيق الشريعة الإسلامية وكذلك تطوير الأنشطة الاقتصادية والتجارية لتحسين رفاهية شعبيهما.[9]

2. مراجعة الأدبيات

لقد قام الباحثون بدراسات الموضوع المرتبطة بهذه المقالة، منها قام محمد عينريدوعي (Muhammad Ainorrido'ie) بدراسة عقود الحوالة في التمويل الشرعي، يسلط الضوء على أهمية هذه الأداة في تسهيل تحويلات الديون بين الأطراف مع الالتزام بمبادئ الشريعة مثل تحريم الربا. ومبدأ العدالة باستخدام دراسة الأدبيات وأساليب تحليل دراسة الحالة، وجد هذه الدراسة أن التحويلة لها دور مهم في إدارة المخاطر وإدارة الأصول المالية. بالإضافة إلى ذلك، يحدد هذا البحث التحديات والفرص في تنفيذ عقود الحوالة، مما يوفر رؤية أفضل للمبادئ المالية.[10]

ودراسة القارنة التي قام بها أجراه ك تزكية (K Tazkiya) بين النظام القانوني الإسلامي في تنفيذ اتفاقية الاستصناع في إندونيسيا وماليزيا بناءً على فتوى DSN-MUI وSAC BNM، مما يوضح أنه لا يوجد فرق كبير في تنفيذ عقد الاستصناع.[11] وفي الوقت نفسه، قام س دارما (S Darma) بتحليل تنفيذ الخدمات المصرفية الشرعية في البلدين، ووجد أن الاختلافات في تنوع المنتجات والعقود المصرفية الشرعية كانت ناجمة عن النظام الاقتصادي المعتمد، والمدرسة الفكرية المهيمنة، وموقع البنوك الشرعية في القانون.[12] في هذا السياق، يقدم بحث "عقد الحوالة في ضوء فتوى الهيئة الشرعية الوطنية لمجلس العلماء الإندونيسي ولجنة الإفتاء بالولايات الفدرالية الماليزية: دراسة مقارنة تحليلية" نظرة ثاقبة للتحليل المقارن للفتاوى بين DSN-MUI الإندونيسية ولجنة الإفتاء بالولايات الفدرالية الماليزية بخصوص عقد الحوالة. يمكن اعتبار هذا البحث جزءًا من جهد لفهم الاختلافات والتشابهات في تطبيق الشريعة الإسلامية في بلدين ذات أغلبية مسلمة.

وكما هو معروف، فإن الفتوى هي توجيهات أو قرارات تصدرها السلطات الدينية في الإسلام لتقديم حلول للمشاكل المتعلقة بالشريعة. وفي سياق الدراسة التي أجريت، تلعب الفتوى دورًا مهمًا في تقييم وتحديد مدى توافق المنتجات والممارسات المالية مع مبادئ الشريعة الإسلامية، كما يتضح من الدراسة المتعلقة بعقود الحوالة والاستصناع . وتساعد الفتوى أيضًا في تحديد التحديات والفرص في تنفيذ هذه العقود، فضلاً عن تقديم رؤية أفضل لمبادئ التمويل الإسلامي .لذا فإن هذا البحث مهم لضمان بقاء الممارسات المالية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية المطبقة في كلا البلدين.

3. منهجية البحثية

إن نوع البحث المستخدم في هذا البحث، وهو البحث النوعي، هو تصور متعمق للظاهرة التي تتم دراستها من خلال فحص الظاهرة بمزيد من التفصيل على أساس كل حالة على حدة. يمكن أن تختلف طبيعة المشكلة قيد الدراسة.[13] تم استخدام البحث النوعي في هذا البحث

https://muftiwp.gov.my/en/artikel/bayan-linnas/2620-bayan-linnas-siri-ke-149-status-pelangsaian-pinjaman-ptptn-menurut-perspektif-syarak?templateStyle=16.

[9] Bayu Vita Indah Yanti and Umi Muawanah, "Dinamika Kesepakatan Perdagangan Lintas Batas antara Indonesia dan Malaysia dan Pengembangan Sentra Kelautan dan Perikanan Terpadu (SKPT) Sebatik di Kalimantan Utara," *Jurnal Kebijakan Sosial Ekonomi Kelautan dan Perikanan* 10, no. 1 (2020): 55.

[10] Ainorrido'ie and Norrahman, "Kontrak Pengalihan Hutang Al-Hiwalah dalam Praktik Keuangan Syariah," 20–21.

[11] Khansa Tazkiya, Burhanudin Harahap, and Hari Purwadi, "Comparative Study of Islamic Legal Systems in the Application of the Istishna' Agreement in Indonesia and Malaysia," *International Journal of Law and Society (IJLS)* 1, no. 3 (2022).

[12] Satria Darma, "Implementasi Perbankan Syariah di Malaysia dan Indonesia," Journal Economy and Currency Study (JECS) 3, no. 2 (2021).

[13] Syafrida Hafni Sahir, Metodologi Penelitian (Yogyakarta: Penerbit KBM Indonesia, 2021), 41.

للحصول على فهم متعمق وشامل لفتاوى الحوالة وتطبيق مبادئ الشريعة في سياق التمويل الإسلامي. منهج البحث المستخدم، وهو البحث المقارن، هو أسلوب بحث ذو طبيعة فحص العلاقات من خلال الملاحظة المباشرة للعوامل التي يُعتقد أنها أسباب على سبيل المقارنة.[14] ومن خلال المنهج المقارن، سيعمل هذا البحث على تحديد وتحليل أوجه الاختلاف والتشابه بين فتوى DSN-MUI وفتوى لجنة الإفتاء بالولايات الفدرالية الماليزية. ويساعد هذا المنهج في الكشف عن كيفية تطبيق كل فتوى لمبادئ الشريعة في سياق الحوالة وآثارها العملية في سياق الشريعة الإسلامية. وبعد جمع البيانات التي تم الحصول عليها من الفتاوى والكتب والمؤلفات الأخرى، فإن الخطوة التالية هي لتحليل الاستقرائي باستخدام التحليل الاستقرائي، ومن خلال التحليل الاستقرائي، يستخلص الباحثون استنتاجات من البيانات المجمعة لبناء فهم أكثر شمولية لكيفية إعداد وتفسير كل فتوى حوالة في التمرين.

4. النتائج والتحليل

يمكن للدولة أن تعتمد نظاما اقتصاديا إسلاميا كاملا، أو نظاما اقتصاديا مزدوجا، أو نظاما اقتصاديا غير إسلامي مثل النظام الاقتصادي الرأسمالي أو الاشتراكي. الدول التي تلتزم بنظام اقتصادي إسلامي كامل لديها بنية تحتية مالية إسلامية كاملة مع قوانين مبنية على الشريعة الإسلامية. وإندونيسيا وماليزيا دولتان تلتزمان بالنظام الاقتصادي الإسلامي[15] أحدها الحوالة في التمويل الإسلامية.

4.1 الحوالة في شريعة الإسلام

الحَوالةُ لغة: مَأخوذةٌ مِن التَّحْويلِ، وهو النَّقْلُ من مكان إلى مَكان.[16] الحوالة في اصطلاح: تحويل الدين من ذمة الأصيل إلى ذمة المحال عليه على سبيل التوثق به. وعرف بأنها عقد يقتضي نقل دين من ذمة إلى ذمة.[17] الحوالة مصطلح يُستخدم في المعاملات الفقهية لوصف حوالة الدين من مدين إلى مدين آخر مما يبرئ المدين الأصلي من جميع الالتزامات.[18]

بعد هذا التعريف يتبين مايلي:[19]

الجدول 1. مكوّن الحولة

رقم	مكون الحوالة	الوصف
1.	المحيل	هو المدين، وقد يكون دائنا أيضا باعتبار آخر، وهو طرف في العقد إذا باشره بنفسه أو أجازه.
2.	المحال	هو الدائن، وهو دائما طرف في العقد، إما بمباشرته، وإما بإجازته. يقال له أيضا: حويل، ومحتال (بصيغة اسم الفاعل).
3.	المحال عليه	هو الذي التزم لأحد الآخرين بدينه على ثانيهما، وهو أيضا دائما طرف في العقد. يقال له أيضا: حويل، ومحتال عليه.
4.	المحال به	هو الدين نفسه الذي للمحتال على المحيل، وهو محل عقد الحوالة.

[14] Ibid., 7.
[15] Darma, "Implementasi Perbankan Syariah di Malaysia dan Indonesia," 111.
[16] Muḥammad bin Aḥmad bin al-Azharī al-Harawī, "Tahdhīb al-Lughah," in *5* (Bayrūt: Dār Iḥyā' al-Turāth al-'Arabī, 2001), 159.
[17] Wahbah Al-Zuḥaylī, "Al-Fiqh al-Islāmī wa Adillatuhu," in *5* (Dimasyq: Dār al-Fikr, 1985), 163.
[18] Mohd Nazri Mohd Noor and Muhammad Ridhwan Ab. Aziz, "Developing a Hawalah Model For Islamic Car Financing Settlement," I-iECONS e-proceedings (2023): 316.
[19] Iṣdār Wizārat al-Awqāf wa al-Shu'ūn al-Islāmiyyah, "Al-Mawsū'ah al-Fiqhiyyah," in *12* (Kuwait: Dār al-Ṣafwah, 1990), 170.

الحوالة بالدين جائزة بالسنة والإجماع استثناء من منع التصرف في الدين بالدين.[20] دليل مشروعيتها أي من السنة فقوله ﷺ: (مطل الغني ظلم ، وإذا اتبع أحدكم على مليء فليتبع)[21] : أي فليحتل، كما رواه البيهقي. وفي رواية أحمد وابن أبي شيبة : (ومن أحيل على مليء فليحتل)[22] وقد يروى : (فإذا أحيل). وجمهور العلماء على أن الأمر المذكور أمر استحباب فلا يجب قبول الحوالة.

وأما الإجماع: فقد أجمع أهل العلم على جواز الحوالة في الجملة. فهي عقد جائز في الديون دون الأعيان؛ لأنها تنبئ عن النقل، والتحويل يكون في الدين لا في العين، أي أن النقل الحكمي لا يكون في العين فلا تصح فيها الحوالة.[23]

ويشترط لصحة الحوالة الشروط الآتية:

1. رضا المحيل والمحال دون المحال عليه استدلالاً بالحديث المتقدم، فقد ذكرهما الرسول الله . ولأن المحيل له أن يقضي الدين الذي عليه من أي جهة أراد . ولأن المحال حقه في ذمة المحيل فلا ينتقل إلا برضاه. وقيل : لا يشترط رضاه لأن المحال يجب عليه قبولها لقوله : « إذا أحيل أحدكم على مليء فليتبع. ولأن له أن يستوفي حقه سواء أكان من المحيل نفسه أو ممن قام مقامه . وأما عدم اشتراط رضا المحال عليه فلأن الرسول لم يذكره في الحديث ، ولأن الدائن أقام المحال مقام نفسه في استيفاء حقه فلا يحتاج إلى رضا من عليه الحق. وعند الحنفية والشافعية اشتراط رضاه أيضاً، مذهب الشافعي لا يشترط قبول المحال عليه ولا رضاه على المعتمد المفتى به وهو الأصح .
2. تماثل الحقين في الجنس والقدر والحلول والتأجيل والجودة والرداءة ، فلا تصح الحوالة إذا كان الدين ذهباً وأحاله ليأخذ بدله فضة . وكذلك إذا كان الدين حالاً وأحاله ليقبضه مؤجلاً أو العكس. وكذلك لا تصح الحوالة إذا اختلف الحقان من حيث الجودة والرداءة أو كان أحدهما أكثر من الآخر.
3. استقرار الدين، فلو أحاله على موظف لم يستوف أجره بعد فإن الحوالة لا تصح .
4. أن يكون كل من الحقين معلوماً.[24]

4.2 فتوى DSN-MUI الإندونيسية بشأن الحوالة

المجلس الشرعي الوطني (DSN) هو مؤسسة شكلها مجلس العلماء الإندونيسي (MUI) الذي ينفذ وظائف MUI في التعامل مع القضايا المتعلقة بأنشطة المؤسسات المالية الشرعية. إحدى المهام الرئيسية لـ DSN هي دراسة واستكشاف وصياغة قيم ومبادئ الشريعة الإسلامية في شكل فتاوى لتكون بمثابة مبادئ توجيهية لأنشطة المعاملات للمؤسسات المالية الشرعية. الفتوى هي رأي أو قرار يتعلق بالعقيدة الدينية أو القانون الصادر عن سلطة معترف بها تسمى المفتي.[25] الفتوى هي إجابة (قرار/رأي) يقدمها المفتي بشأن مشكلة ما. الفتوى هي محاولة لتقديم تفسير للشريعة. فالفتوى إذن هي رأي صادر عن عالم، وليست مصدراً للتشريع في الإسلام. إن طبيعة الفتوى غير ملزمة، بمعنى أنه يمكن العمل بها و/أو تجاهلها. ومع ذلك، فإن مركز الفتوى في إندونيسيا له السلطة والدور المهم في عملية صياغة وصنع القانون الوضعي الملزم كأساس قانوني ملزم لتطوير اقتصاديات الشريعة.[26]

أصدرت DSN-MUI فتوى بشأن الحوالة لأول مرة في عام 2000 في فتوى DSN NO: 12/DSN-MUI/IV/2000 بشأن الحوالة وإصدار فتوى جديدة رقم DSN: 58/DSN-MUI/V/2007 بشأن الحوالة بالأجرة. وقد تم إصدار هاتين الفتويتين لتكونا بمثابة مبادئ توجيهية للمؤسسات المالية الشرعية في إندونيسيا.

---

[20] Al-Zuḥaylī, "Al-Fiqh Al-Islāmī Wa Adillatuhu," 163.

[21] Mālik bin Anas, "Muwaṭṭa' Al-Imām Mālik," in *2* (Bairūt: Mu'assasat al-Risālah, 1991), 383.

[22] Abū Bakr ʿAbd Allāh bin Muḥammad bin Abī Shaybah al-Kūfī Al-ʿAbsī, "Al-Kitāb Al-Muṣannaf Fī Al-Aḥādīth Wa Al-Āthār," in *4* (Riyāḍ: Maktabat al-Rushd, 1989), 498.

[23] Al-Zuḥaylī, "Al-Fiqh Al-Islāmī Wa Adillatuhu," 164.

[24] al-Shaykh Aḥmad Muḥammad ʿAssāf, *Al-Aḥkām al-Fiqhiyyah fī al-Madhāhib al-Islāmiyyah al-Arbaʿah* (Bairūt: Dār Iḥyā' al-ʿUlūm, 1988), 229–230.

[25] M H Zainal Arifin, "Fatwa Fatwa Lembaga Keuangan Syariah," *media.neliti.com* (n.d.): 2, https://media.neliti.com/media/publications/559076-fatwa-fatwa-lembaga-keuangan-syariah-8b83b44e.pdf.

[26] Muslimin Muslimin et al., "Efektivitas Khes dan Fatwa DSN-MUI terhadap Penegakan Hukum Ekonomi Syariah di Indonesia," *Jurnal Pendidikan Tambusai* 6, no. 2 (2022): 8261–8262.

4.2.1 فتوى DSN NO: 12/DSN-MUI/IV/2000 بشأن الحوالة

تكوين الفتاوى DSN NO: 12/DSN-MUI/IV/2000 نظراً لأنه في بعض الأحيان لا يستطيع الشخص سداد ديونه مباشرة؛ ولذلك يجوز له أن ينقل التحصيل إلى طرف آخر، وهو ما يسمى في الشريعة الإسلامية بالحوالة، وهي اتفاق على تحويل الدين من طرف يدين به إلى طرف آخر يلتزم بتحمله؛ أنه يمكن الآن تنفيذ عقود الحوالة بواسطة LKS؛ أنه من أجل تنفيذ هذه الطريقة وفقًا للتعاليم الإسلامية، ترى DSN أنه من الضروري إصدار فتوى بخصوص الحوالة لاستخدامها كمبدأ توجيهي من قبل LKS.

الأساس القانوني الذي يستخدمه DSN-MUI في تحديد فتوى الهوالة يأتي من حديث النبي صلى الله عليه وسلم، الإجماع.اتفق العلماء على جواز عقود الحوالة وقواعد الفقه.وفيما يلي جدول يتضمن أحكام فتوى الحوالة رقم DSN: 12/DSN-MUI/IV/2000:[27]

الجدول 2. أحكام الحوالة في فتوى DSN: 12/DSN-MUI/IV/2000

رقم	أحكام الفتوى في الحوالة	وصف
1	أركان حوالة	
	المحيل	الناس الذين هم مدينون ومستحقون
	المحتال او المحال	الناس مدينون بالمال لمحيل
	المحال عليه	الأشخاص الذين يدينون للمحيل ويلزمون بدفع الدين للمحتل
	المحال به	دين محيل لمحتال
	الصيغة	ايجاب وقبول
2	بيان الموافقة والقبول	يجب أن يذكر الطرفان بيانات الموافقة والقبول لإظهار إرادتهما في إبرام العقد.
3	شكل العقد	يتم إبرام العقد كتابةً، أو عن طريق المراسلة، أو باستخدام وسائل الاتصال الحديثة.
4	موافقة الحوالة	ويجب أن تتم الحوالة بموافقة المحيل والمحال والمحال عليه.
5	موقف والتزامات الأطراف	يجب أن يتم ذكر مواقف والتزامات الأطراف صراحة في العقد.
6	نقل حقوق التحصيل	إذا تم تنفيذ معاملة الحوالة، فإن الأطراف المعنية هم فقط المحتل والمحال عليه؛ يتم نقل حقوق الفواتير الخاصة بالمحال إلى محال عليه.
7	حل النزاعات	إذا لم يقم أحد الطرفين بالتزاماته أو إذا حدث نزاع بين الطرفين، يتم تنفيذ القرار من خلال هيئة التحكيم الشرعي بعد عدم التوصل إلى اتفاق من خلال المداولة.

أحكام الحوالة المستندة إلى فتوى DSN No: 12/DSN-MUI/IV/2000 هي أن عقد الحوالة يشمل أربعة أطراف رئيسية: المحيل (المدين والمستحق)، والمحل (المدين للمحيل)، والمحل عليه (المدين). للمحل الذي يجب عليه الدفع للمحلل)، ومحال بيه (دين المهل للمحل)، ولا بد من بيان الرضا والقبول لبيان إرادة العقد. ويجب أن يكون العقد مكتوباً أو بوسائل الاتصال الحديثة، بموافقة جميع الأطراف المعنية. يجب أن يتم ذكر مواقف الأطراف والتزاماتهم بوضوح في العقد، وبعد معاملة الحوالة، ينتقل حق التحصيل إلى المحلّل عليه. وفي حالة حدوث نزاع، تتم التسوية من خلال هيئة التحكيم الشرعية بعد فشل جهود المداولة.

4.2.2 فتوى DSN NO: 58/DSN-MUI/V/2007 بشأن الحوالة بالعجرة

[27] Dewan Syariah Nasional MUI, Fatwa DSN NO: 12/DSN-MUI/IV/2000 Tentang Hawalah (Jakarta Pusat, 2000).

DSN-MUI من خلال الفتوى DSN NO: 58/DSN-MUI/V/2007 أصدرت فتوى بشأن الحوالة بالأجرة، بوفيما يلي جدول يلخص أحكام الفتوى DSN NO: 58/DSN-MUI/V/2007 بشأن الحوالة بالأجرة:[28]

الجدول 3. أحكام الفتوى DSN NO: 58/DSN-MUI/V/2007 بشأن الحوالة بالأجرة

رقم	أحكام الفتوى	وصف
1	اعتبارات تكوين الفتوى	
1.1	فتوى DSN رقم DSN No: 12/DSN-MUI/IV/2000 لم تنظم بعد حوالة مطلقة والأجرة في الحوالة	ولم تتضمن الفتوى السابقة ضوابط محددة بشأن الحوالة المثلة وأحكام الأجرة في الحوالة.
1.2	عقد الحوالة بالأجرة مطلوب من قبل LKS	وتحتاج المؤسسات المالية الشرعية إلى هذه الاتفاقية لتقديم خدمات أفضل للعملاء.
1.3	إصدار الفتاوى المطابقة لمبادئ الشريعة	هذه الفتوى ضرورية حتى تكون إجراءات الحوالة بالأجرة متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
2	المتطلبات العامة	
2.1	حوالة	تحويل الدين من طرف إلى طرف آخر يتكون من حوالة مقيدة وحوالة مطلقة.
2.2	حوالة مقيدة	الحوالة حيث يكون للمحيل دين للمحال وفي نفس الوقت للمحال عليه دين (وفقا للفتوى رقم DSN No: 12/DSN-MUI/IV/2000 .
2.3	حوالة مطلقة	الحوالة حيث يكون للمحيل دين ولا يدين للمحال عليه.
2.4	حوالة بالأجرة	حوالة مع فرض الأجرة / الرسوم.
3	شروط العقد	
3.1	الحوالة بالأجرة تنطبق فقط على الحوالة المطلقة	الحوالة بالأجرة تنطبق فقط على الحوالة المطلقة.
3.2	قد يحصل المحال عليه على أجرة/رسوم	في حوالة المطلقة، يجوز للمحال عليه أن يحصل على أجرة مقابل استعداده والتزامه بسداد دين المحيل.
3.3	يتم تحديد مبلغ الرسم وقت العقد بشكل واضح وثابت ومحدد	يجب أن يتم الاتفاق على مبلغ الرسوم بشكل واضح ومؤكد في وقت العقد.
3.4	بيان الموافقة والقبول	يجب أن يذكر الطرفان بيانات الموافقة والقبول لإظهار إرادتهما في إبرام العقد.
3.5	شكل العقد	يتم إبرام العقد كتابةً، أو عن طريق المراسلة، أو باستخدام وسائل الاتصال الحديثة.
3.6	موافقة حوالة	ويجب أن تتم الحوالة بناء على موافقة الأطراف المعنية.
3.7	موقف والتزامات الأطراف	يجب أن يتم ذكر مواقف والتزامات الأطراف صراحة في العقد.
3.8	نقل حقوق التحصيل	إذا تمت معاملة الحوالة، فإن حقوق تحصيل المحال تنتقل إلى المحال عليه.
3.9	رسوم الحوالة إلى صاحب المال	يجوز لشركة LKS التي تنفذ عقد حوالة بالأجرة أن تعطي جزءًا من رسوم الحوالة إلى صاحب المال.
4	إغلاق	

[28] Dewan Syariah Nasional MUI, Fatwa DSN NO: 58/DSN-MUI/V/2007 Tentang Hawalah Bil Ujrah (Jakarta Pusat, 2007).

4.1	تسوية المنازعات عن طريق هيئة التحكيم الشرعية أو المحاكم الشرعية	إذا لم يقم أحد الطرفين بالتزاماته أو إذا نشأ نزاع بين الطرفين، فسيتم تنفيذ القرار من خلال هيئة التحكيم الشرعية أو المحكمة الشرعية بعد عدم التوصل إلى اتفاق عن طريق المداولة.
4.2	صالحة اعتبار من التاريخ المحدد	وهذه الفتوى سارية المفعول من تاريخ نصها، ويمكن تغييرها وتنقيحها إذا كان هناك أخطاء في المستقبل.

فتوى DSN NO: 58/DSN-MUI/V/2007 بشأن حوالة بالعجرة تضيف أحكاماً تتعلق بالحوالة المطلقة وفرض الرسوم التي لم يتم تنظيمها في فتوى DSN No: 12/DSN-MUI/IV/2000. هناك حاجة إلى هذه الفتوى من قبل LKS لتقديم خدمات أفضل والتأكد من أن إجراءات الحوالة بالأجرة تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية. وتشمل الأحكام العامة معنى الحوالة، والحوالة المقيدة، والحوالة المثقوبة، والحوالة بالعجلة. تنطبق الحوالة بالأجرة فقط على الحوالة المطلقة، مع السماح للمحال عليه بالحصول على رسم يتم الاتفاق عليه بوضوح وبشكل قاطع في وقت العقد. ويجب بيان إقرارات الموافقة والقبول من قبل الطرفين، كما يجب أن يكون العقد مكتوباً أو باستخدام وسائل الاتصال الحديثة. ويجب أن تتم الحوالة على أساس رغبة الطرفين، مع تحديد المواقف والالتزامات بوضوح في العقد، وكذلك نقل حقوق التحصيل من المحال إلى المحلال عليه. يمكن لـ LKS تقديم جزء من رسوم الحوالة إلى شاهيبول مال. تتم تسوية المنازعات من خلال هيئة التحكيم الشرعية أو المحاكم الشرعية، وتكون هذه الفتوى سارية المفعول من تاريخ نصها ويمكن تغييرها في حال وجود أخطاء في وقت لاحق.

الأساس القانوني الذي يستخدمه DSN-MUI في تحديد الفتاوى هو قواعد القرآن والحديث والإجماع والفقه.آراء أهل العلم منهم مصطفى عبد الله الحمسية في كتاب أحسان الكلام في الفتاوى والأحكام ج 5 ص 542-543:[29]

إن الاعتمادات المستندية التي يتعهد فيها البنك للمصدر بدفع المستحقات له على المستورد حائزة، والأحر الذي يؤخذ في مقابلها حائر، وحرج الحور على أن طبيعة هذا التعامل تدور بين الوكالة والحوالة والصمان، والوكالة بأخر لا حرمة فيها، وكذلك الحوالة بأحر، والصمان بأحر حرجه على ثمن الحاء الذي قبل فيه بالحرمة وبالكراهة، وقال بجوازه الشافعية، كما خرجه على الجعالة التي أحازها الشافعية أيضًا .وتحدث عن خطابات الصمان وأنواعها، وهي التي يتعيد فيها البنك يمكتوب يرسله -- بناء على طلب عميله – إلى دائن العميل يضمن فيه تنفيذ العميل لالتزاماته، وقال إنها جائزة، وخرج ذلك على أنها وكالة أو كفالة، وهما حائزتان، والعمولة عليهما لا حرمة فيها، واعتمد في دراسته على المراجع والمصادر الاقتصادية وعلى كتب الفقه في المذاهب المختلفة.[30]

واستنادا إلى الأساس الذي تستخدمه DSN-MUI، بما في ذلك القواعد المذكورة أعلاه، فإنه يسمح برسوم الحوالة بالأجرة باستخدام الحوالة المطلقة. وتبرر المؤسسات المالية الإسلامية استخدام رسوم الحوالة في سياق الاحتياجات التشغيلية بالرجوع إلى الفتوى DSN NO: 58/DSN-MUI/V/2007 الذي قدم مفهوم الحوالة بالأجرة. ويعتبر هذا الرسم ضروريا لتغطية التكاليف التشغيلية المتعلقة بإدارة وتنفيذ عقود الحوالة، مع ضرورة الحرص على عدم انتهاك المبادئ الأساسية للشريعة التي تحرم الربا. من خلال تحصيل رسوم في معاملات الهولة، يمكن للبنوك الشرعية فرض رسوم على العملاء كرسوم خدمة لتحويل المسؤولية عن المستحقات. ومع ذلك، لم يتم تنظيم هذه الرسوم في اتفاقية الحوالة، لذا يجب الاتفاق عليها بشكل صريح وواضح بين البنك والعميل.[31]

وتعتبر عقود الحوالة بديلاً يستخدم كبديل للائتمان المصرفي، خاصة من قبل الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه أزمة نقدية. من خلال تنفيذ اتفاقية الحوالة، يمكن لعملية التحديث في الأعمال التجارية أن تساعد اقتصاد الأمة والدولة ككل. في سياق عقد الحوالة، تشمل الأطراف المعنية المحيل أو المقترض، والمحل أو المقرض، والمحلال أو متلقي الحوالة. لذلك، مع عقد الحوالة، سوف يقوم الطرف المدين بسداد دينه للمقرض بسهولة أكبر دون أن يثقل كاهل نفسه.[32]

---

[29] Ibid.

[30] Ibid.

[31] Neni Hardiati, Januri, "Al-Hiwalah dan Implementasinya pada Perbankan Syariah Ditinjau dari Kaidah Fiqih," *Syntax Idea* 3, no. 1 (2021): 203.

[32] M H Harahap, A R Jawab, and M Zen, "Wadi'ah dan Hawalah," *Al-karim: Journal of …* (2024): 129, https://journal.institercom-edu.org/index.php/alkarim/article/view/262.

وتستخدم الحوالة أيضًا في مختلف المعاملات المالية الشرعية، مثل التمويل والاستثمار وإدارة المخاطر. وهذا يسمح بتسوية التزامات الديون مع الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية. على الرغم من أن مفهوم الحوالة له خصائص فريدة في الممارسات المالية الشرعية، إلا أن تطبيقه يجب أن يكون وفقًا لأحكام الشريعة المعمول بها لضمان الالتزام بالمبادئ الإسلامية في التمويل.[33]

4.3 فتوى لجنة الإفتاء بالولايات الفدرالية الماليزية بشأن اتفاقية الحوالة

في ماليزيا تعتبر مؤسسة الفتوى مؤسسة مهمة في نظام الحكم في دولة إسلامية. يجعل المسلمون من مؤسسة الإفتاء أداة مهمة في نظام الحكم في الدول الإسلامية من خلال مؤسسة الإفتاء التي تتولى متطلبات احتياجات المجتمع بين الحين والآخر. يتم تعيين هيئة الفتوى رسميًا من قبل الحكومة من خلال تعيين مفتي من قبل الحكومة من خلال التعيين القانوني. تم إنشاء هيئة الفتوى والإفتاء من خلال هيئة أوندانج أوندانج التي تلعب دورًا في إصدار الفتاوى كدليل للمجتمع الإسلامي والمملكة في بيركارا فيما يتعلق بالشؤون الدينية الإسلامية. وتتم مناقشة عملية إصدار الفتوى وتحديدها وفقاً لرغبات القانون والإجراءات الشرعية. ولم يتغير مصدر سلطة الفتوى. وذلك لأن المصادر الأساسية للشريعة الإسلامية منذ عهد النبي صلى الله عليه وسلم إلى الآن هي الكتاب والسنة. ورغم أن هذه الفتوى صدرت عن المفتي، إلا أن الفتوى ليست قرار المفتي وحده، بل إن عملية إصدار الفتوى تشمل أطرافا كثيرة، خاصة الأطراف المعنية بالمسألة المتنازع عليها.

تخضع الأحكام القانونية في شؤون الدين الإسلامي في هذا البلد لولاية الولايات، باستثناء المقاطعات الفيدرالية، التي تخضع لولاية الولايات الفيدرالية/الولايات الإسلامية. وزارة الدولة الاتحادية تسيطر على وزارة الدولة الاتحادية. على عكس الولايات الأخرى في ماليزيا، لا تخضع الولايات الفيدرالية لحكومات الولايات، ولكنها تخضع لإدارة الاتحاد ويحكمها الرئيس (يانغ دي بيرتوان أغونغ). نظرًا لأن النقابة ليست دولة نيجيرية، فليس لديها مجلس أوندانغان نيجيري. يضع البرلمان جميع القوانين لولايات الاتحاد ويعمل البرلمان بمثابة الهيئة التشريعية لولايات الاتحاد [34].

وقد تقدم الحديث في هذا الباب عن نقل الدين من من له دين إلى طرف آخر يسمى الحوالة. الحوالة في اللغة هي الإزاحة. عند معظم علماء الشافعية، الحوالة من حيث الشروط هي عقد يتضمن نقل دين شخص إلى من يعوله شخص آخر. وقال الدسوقي: "الحوالة هي نقل الدين من المعال إلى دين مثله، وبهذا يُقضى دين المعال الأول".

الأساس الشرعي لفتوى لجنة الإفتاء بالولايات الفدرالية الماليزية هو سنة وإجماع العلماء. قال صاحب الفقه المنهجي: وقد أجمع المسلمون على مر العصور على أن نقل الديون مشروع وموافق للشرع. ولم يكن هناك أي رأي ضد هذه الممارسة.

وذهب عدد من العلماء إلى أن آيات الأمر الواردة في الحديث السابق "اتبعوا" و"تحركوا" إنما هي مجرد أمر بالختان أو مجرد ترغيب وليس إشارة إلى الأوامر الواجبة. أي من أعطى ديناً لشخص ما، ثم طلب صاحبه أن يحول الدين إلى شخص آخر يوفيه، فإنه يشجع على قبول هذه الحوالة، بدلاً من إلزامه بذلك.

لا يتم تشجيع هذا التحويل إلا إذا كان الشخص الذي يتولى الدين قادرًا على سداده. علاوة على ذلك، ليس هناك شك في ثروته. وإذا كان الشخص غير قادر على سداد الدين أو كانت الأصول التي يملكها موضع شك، فلا تشجع الحوالة على قبول المدين.

أركان وشروط الحوالة وبناءً على أحكام فتوى ولجنة الإفتاء بالولايات الفدرالية الماليزية، نعرضها في الجدول التالي:[35]

الجدول 4. أركان وشروط الحوالة في فتوى ولجنة الإفتاء بالولايات الفدرالية الماليزية

رقم	أركان وشروط	وصف
1	المدين (محيل)	

[33] Ainorrido'ie and Norrahman, "Kontrak Pengalihan Hutang Al-Hiwalah dalam Praktik Keuangan Syariah," 26.

[34] Z Nasohah and N H Z Abidin, "Fatwa Authority In Government Institutions In The Federal Territory: Autoriti Fatwa dalam Institusi Pemerintahan di Wilayah Persekutuan," *al-Qanatir: International Journal of Islamic ...* (2022): 35–37, http://www.al-qanatir.com/aq/article/view/539.

[35] Mufti Wilayah Persekutuan, "Bayan Linnas Siri Ke-149: Status Pelangsaian Pinjaman PTPTN Menurut Perspektif Syarak," accessed June 19, 2024, https://muftiwp.gov.my/en/artikel/bayan-linnas/2620-bayan-linnas-siri-ke-149-status-pelangsaian-pinjaman-ptptn-menurut-perspektif-syarak?templateStyle=16.

1.1	جدوى تنفيذ العقد	ويجب أن يكون المدين شخصًا حكيمًا وبالغا.
2	المستحق (محال)	
2.1	جدوى تنفيذ العقد	ويجب أن يكون المدين معقولا لأن موافقة المدين شرط في عقد تحويل الدين.
3	الناس الذين يسددون الديون (محال عليه)	
3.1	جدوى تنفيذ العقد	يجب أن يكون الأشخاص المسؤولون عن سداد الديون حكيمين وبالغين. ولا يجوز نقل الديون إلى المجانين أو الأطفال.
4	حقوق الدائن (محال به)	
4.1	شكل من أشكال الديون	ويجب أن تكون حقوق المدين في صورة دين، وليس في صورة سلع عينية.
4.2	الديون قوية	ويجب أن تكون الديون نافذة أو قريبة من نفاذها.
4.3	دين المحال عليه للمحيل	ويجب أن يكون المحال عليه أيضا مدينا للمحيل لأن مفهوم الحوالة هو بيع الدين بالدين.
5	الصيغة (إيجاب وقبول)	
5.1	العرض والاتفاق	هناك اتفاق وقبول بين المدين (المحيل) والمدين (المحال).
5.2	الرضا	ويجب الرضا بين المحيل والمحتل، ولا يجب على المحال عليه الرضا لأن الحوالة حق المحيل.

وبناء على أحكام فتوى الحوالة في الجدول أعلاه، يتبين أن كل طرف في عقد الحوالة يجب أن تتوفر فيه معايير معينة. ويجب أن يكون المدين والمحل عاقلا بالغين، كما يجب أن يكون المدين عاقلا حتى يوافق على العقد. ويجب أن يكون حق المدين (محال بيه) على شكل دين نافذ أو قريب من التنفيذ، كما يجب أن يكون محل حوالة الدين مديناً للمحيل. بالإضافة إلى ذلك، لا بد من الإيجاب والقبول بين المهل والمحل، وكذلك الرضا من المهل والمحل، مع أن الرضا من المحلّل عليه غير مطلوب.

4.4 تحليل مقارن للحوالة بين فتوى DSN-MUI الإندونيسية وفتوى لجنة الإفتاء بالولايات الفدرالية الماليزية

من انعكاسات الهيمنة الإسلامية في إندونيسيا وماليزيا، تطوير وتعزيز الاقتصاد الإسلامي، وخاصة قطاع البنوك الإسلامية، الذي يعتبر متقدما ومتطورا نسبيا. ولا يمكن فصل تطور الاقتصاد الشرعي بمنتجاته المختلفة في ماليزيا وإندونيسيا عن الجذور التاريخية لأسلمة الأرخبيل. إن شتات التجار المسلمين من خارج الأرخبيل هو على الأقل عامل في تعزيز فهم الإسلام الذي يسميه جون دبليو تشافي إرث الفهم الأكثر ديمومة. ومن تعاليم الإسلام تحريم ممارسة الربا الذي نصت عليه الشريعة الإسلامية.[36] وكذلك في تحديد الفتاوى في إندونيسيا وماليزيا، وخاصة الإقليم الاتحادي، فقد أصدروا فتاوى في المعاملات الشرعية التي لا تحتوي على عناصر الربا، وأحدها الحوالة.

4.4.1 أوجه التشابه والاختلاف في مفهوم فتوى الحوالة الصادرة عن DSN-MUI الإندونيسية لجنة الإفتاء بالولايات الفدرالية الماليزية

وفيما يلي جدول يلخص أوجه التشابه والاختلاف في التعريف ومفهوم عقد الحوالة والأساس القانوني المستخدم وكذلك شروط وأحكام الحوالة بين فتوى DSN-MUI ولجنة الإفتاء بالولايات الفدرالية الماليزية:

الجدول 5. أوجه التشابه والاختلاف في مفهوم الحوالة الصادرة عن فتوى DSN-MUI ولجنة الإفتاء بالولايات الفدرالية الماليزية

[36] F Muhammadi, N F M Razif, and ..., "Al-Rahn in Malaysia and Indonesia: Legal History and Upcoming Trajectory," *Asy-Syir'ah: Jurnal* ... (2021): 158, https://www.asy-syirah.uin-suka.com/index.php/AS/article/view/1019.

وجه	DSN-MUI	لجنة الإفتاء بالولايات الفدرالية الماليزية	المساواة
تعريف عام	نقل الدين من طرف إلى طرف آخر	نقل الدين من طرف إلى طرف آخر	كلاهما يعرف الحوالة بأنها تحويل الدين من طرف إلى آخر.
المكون الرئيسي	أربعة أحزاب: محيل، ومحال، ومحال عليه، ومحال بيه	أربعة أحزاب: محيل، ومحال، ومحال عليه، ومحال بيه	واتفق كلاهما على أن هناك أربعة أطراف متورطة في عقد الحوالة.
محال عليه	لايجب أن يكون المحال عليه مدينا للمحيل	يجب أن يكون المحال عليه أيضا مدينا للمحيل لأن مفهوم الحوالة هو بيع الدين بالدين	لا يوجد أوجه تشابه
إيجاب والقبول	يجب أن يذكر الطرفان بيانات الموافقة والقبول	يجب أن يذكر الطرفان بيانات الموافقة والقبول	أهمية عبارات الرضا والقبول في إظهار رغبات الطرفين في إبرام العقد.
نوع الحوالة	جوالة مطلقة وجوالة مقيدة	لا يحدث التقسيم	لا يوجد أوجه تشابه
حوالة بالعجرة	جائز	لا يناقش على وجه التحديد الحوالة بالأجرة	لا يوجد أوجه تشابه
نظرة عملية	التركيز على تطبيق الحوالة في سياق المؤسسات المالية الشرعية (LKS)	التركيز على الترتيبات القانونية ومشروعية تحويلات الديون في سياق عام	لا يوجد أوجه تشابه
التوثيق والتواصل	ويجب أن يكون العقد مكتوباً أو باستخدام وسائل الاتصال الحديثة	لا يذكر هذا صراحة	لا يوجد أوجه تشابه
أساسيات الشريعة	استنادا إلى القرآن والحديث والإجماع والقواعد الفقهية	بناء على الحديث والإجماع	فيه الإختلاف
رأي العلماء	نقلاً عن آراء أهل العلم كمصطفى عبد الله الحمسية	التركيز على آراء جمهور العلماء والكتب الفقهية في المذهب الشافعي	لا يوجد أوجه تشابه
أصول الفقه	استخدام المبادئ الفقهية كأساس إضافي	لم يذكر	لا يوجد أوجه تشابه
توثيق	ويجب أن يكون العقد مكتوباً، أو عن طريق المراسلة، أو بالطرق الحديثة	لم يذكر	لا يوجد أوجه تشابه
رغبة الأطراف	تتم الحوالة بموافقة جميع الأطراف ذات العلاقة	موافقة محيل ومحتل مطلوبة، لكنها لا تتطلب موافقة محال عليه	لا يوجد أوجه تشابه
مواصفات الديون	لا يؤكد صراحة على تفاصيل الديون	ويجب أن يكون الدين نافذاً وبصيغة معينة، ويجب أن يكون المحال عليه مديناً للمحيل	لا يوجد أوجه تشابه

وبناء على جدول المقارنة لفتاوى DSN-MUI ولجنة الإفتاء بالولايات الفدرالية الماليزية فيما يتعلق بالحوالة، يتبين أن المؤسستين متشابهتان في تعريف الحوالة بأنها نقل الدين من طرف إلى طرف آخر، والاتفاق على أربعة مكونات رئيسية في الحوالة العقد (محال، محال، محال عليه، ومحال بيه)، يؤكد على أهمية الموافقة والقبول، ويستند إلى مصادر الشريعة الإسلامية. ومع ذلك، هناك اختلافات كبيرة: يقدم DSN-MUI مفهوم الحوالة بالأجرة (مقابل رسوم) ويركز أكثر على المؤسسات المالية الشرعية (LKS)، ويتطلب وثائق مكتوبة،

ويستخدم قواعد فقهية إضافية، في حين يؤكد لجنة الإفتاء بالولايات الفدرالية الماليزية المزيد عن الضوابط الشرعية العامة وصحة نقل الدين، ولم يذكر الحوالة بالأجرة أو التوثيق المكتوب، ويشير أكثر إلى سنة ورأي غالبية علماء الإسلام الشافعيين. بالإضافة إلى ذلك، فيما يتعلق برغبة الأطراف، يتطلب DSN-MUI موافقة جميع الأطراف ذات الصلة، في حين أن ضابط المفتي في الإقليم الاتحادي لا يطلب الرضا من المحل عليه ويؤكد على مواصفات الدين التي يجب أن تكون في القوة وبشكل معين.

الفتوى الصادرة عن DSN-MUI لجنة الإفتاء بالولايات الفدرالية الماليزية، لهما نفس الهدف المتمثل في توفير التوجيه القانوني الصحيح والمتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية لنقل الديون، مع وجود العديد من أوجه التشابه والاختلاف في تطبيقهما. والتشابه المذهل بين الاثنين هو أن كلاهما يسهل النقل القانوني للديون ويوفر يقينًا قانونيًا واضحًا للأطراف المشاركة في عقد الحوالة. ومع ذلك، هناك العديد من الاختلافات الهامة. تقوم DSN-MUI بتوجيه فتواها خصيصًا للاستخدام من قبل المؤسسات المالية الشرعية (LKS)، في حين أن ضابط المفتي للمنطقة الفيدرالية يهدف بشكل أكبر إلى التطبيق العام في المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، ينظم DSN-MUI الحوالة بالأجرة باعتبارها ابتكارًا لتلبية احتياجات المؤسسات المالية الشرعية في تقديم الخدمات للعملاء، وهو الجانب الذي لم يناقشه لجنة الإفتاء بالولايات الفدرالية الماليزية. تقوم DSN-MUI أيضًا بتوجيه حل النزاعات من خلال مجلس التحكيم الشرعي أو المحاكم الدينية، في حين أن لجنة الإفتاء بالولايات الفدرالية الماليزية لا يذكر آليات محددة لحل النزاعات ولكنه يركز أكثر على المبادئ الأساسية وصلاحية قانون الحوالة وفقًا للمدرسة السيافعية. الفكر دون خلق ابتكارات جديدة في عقود الحوالة.

4.4.2 تحليل مدى مطابقة كل فتوى لمبادئ الشريعة

ومن الأمور المهمة جداً كأساس لتحديد الفتوى هو مطابقتها للشريعة، أي موافقة الكتاب والسنة والإجماع والقياس وغيرها من الأحكام الشرعية. فيما يلي تحليل لمدى توافق كل فتوى من فتاوى الهوالة مع مبادئ الشريعة.

4.4.2.1 الفتوى DSN 12/DSN-MUI/IV/2000 بشأن الحوالة

رقم الفتوى DSN 12/DSN-MUI/IV/2000 يوضح تعريف ومفهوم الحوالة بأنها نقل الدين من أحد المحيل إلى طرف آخر يقوم بسداده. في هذه الفتوى، يتكون ركن الحوالة من خمسة عناصر: محيل (تحويل الدين)، ومحل أو محط (الطرف الذي عليه الدين)، ومحل عليه (الطرف الذي يدفع الدين)، ومحال بيه (الدين المحول)، و سيغات (موافقة).

ويعتبر هذا المفهوم متوافقاً مع مبادئ الشريعة لأنه يتوافق مع الأركان والشروط التي حددتها الشريعة الإسلامية. وهذه الفتوى مبنية على الحديث، وإجماع العلماء، والقواعد الفقهية. يجب أن تحصل عمليات تحويل الديون على موافقة جميع الأطراف المعنية، مما يدل على الشفافية والعدالة في المعاملة. وهذا يضمن أن تتم جميع المعاملات وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية، مع الحفاظ على العدالة والشفافية في كل خطوة من خطوات تحويل الديون.

4.4.2.2 رقم الفتوى DSN 58/DSN-MUI/V/2007 بشأن الحوالة بالعجرة

رقم الفتوى DSN NO: 58/DSN-MUI/V/2007 مفهوم الحوالة بالأجرة، وهي تحويل الدين مع فرض أجرة. تفرق هذه الفتوى بين حوالة مقيدة، حيث يكون المحيل مديناً للمحل عليه وفي نفس الوقت مالاً، والحوالة المطلقة، حيث يكون المحيل مديناً بالمال وليس عليه مال للمحال عليه. لا يجوز تحصيل الرسوم إلا في حوالة مطلقة.

ومع ذلك، فإن فرض الرسوم في حوالة المطلقة أمر مثير للجدل لأنه يخلق إمكانية الربا (الزيادة أو الاستفادة من الديون). ووفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، لا ينبغي أن يؤدي تحويل الدين إلى فوائد (رسوم) إضافية للطرف المتلقي للحوالة. وهذا بناء على حديث النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «كُلُّ قَرْضٍ جَرَّ مَنْفَعَةً فَهُوَ وَجْهٌ مِنْ وُجُوهِ الرِّبَا».[37] ولذلك تعتبر هذه الفتوى غير متوافقة مع مبادئ الشريعة التي تقضي بعدم وجود فوائد إضافية من تحويل الدين. المخاوف من الربا في الفتوى DSN NO: 58/DSN-MUI/V/2007 إن فرض الرسوم على معاملات الحوالة يخلق احتمالية الربا لأن هذه الرسوم يمكن اعتبارها أرباحا من الديون، وهو أمر محرم في التمويل الإسلامي.

---

[37] Abū Bakr al-Bayhaqī Aḥmad bin al-Ḥusayn bin ʿAlī bin Mūsā al-Khusrawjirdī al-Khurāsānī, "Al-Sunan Al-Ṣaghīr Lil-Bayhaqī," in *2* (Bākistān: Jāmi'at al-Dirāsāt al-Islāmiyyah, 1979), 273.

4.4.2.3 فتوى لجنة الإفتاء بالولايات الفدرالية الماليزية في شأن الحوالة

تعرّف فتوى صادرة عن لجنة الإفتاء بالولايات الفدرالية الماليزية, الحوالة بأنها نقل الدين من معال إلى آخر. أركان الحوالة تشمل: (المحيل) (المدين الذي يحول الدين)، (المدين الذي حول عليه دينه)، (محال عليه) (الطرف الذي يستلم الحوالة وهو المسؤول عن سداده)، (محال به) (الدين المحال))، والسيغات (الموافقة).

في الحوالة، يجب أن يكون الطرف الذي يتلقى حوالة الدين هو الطرف الذي يدين بالمحل، وذلك وفقاً لمبادئ الحوالة الأساسية في الشريعة. لا توجد رسوم أو رسوم أجرة عند تحويل الديون، وبالتالي تجنب احتمال الربا. وذلك وفقًا لمبدأ عدم وجود زيادة أو منفعة يتم الحصول عليها من معاملات الديون المستحقة، مما يضمن بقاء المعاملات عادلة ولا تؤدي إلى عناصر الربا في العملية.

تُظهر فتوى DSN-MUI ولجنة الإفتاء بالولايات الفدرالية الماليزية فيما يتعلق بالحوالة التزامًا قويًا بالامتثال لمبادئ الشريعة الإسلامية في معاملات الديون والذمم المدينة، على الرغم من وجود طرق مختلفة. إن فتوى DSN-MUI بشأن الحوالة تحدد وتنظم تحويل الديون بشروط متناغمة وواضحة، بما يضمن الشفافية والعدالة دون فرض رسوم، بحيث يكون متوافقاً مع الشريعة الإسلامية. ومع ذلك، في الفتوى المتعلقة بالحوالة بالأجرة، فإن فرض رسوم على الحوالة المطلقة يخلق احتمال الربا، لذلك فهو أقل توافقًا مع مبادئ الشريعة التي تحرم الأرباح الإضافية من معاملات الديون المستحقة القبض. من جهة أخرى، تتجنب فتوى لجنة الإفتاء بالولايات الفدرالية الماليزية احتمال الربا، من خلال عدم جواز تحصيل رسوم في تحويل الديون، عملا بمبدأ عدم الإفراط أو الاستفادة من معاملات مستحقات الديون. ومن ثم فإن هاتين الفتويتين، رغم اختلافهما في عدة جوانب، تسعيان إلى الحفاظ على العدل والمساواة وفقا للشريعة الإسلامية.

5. خاتمة

وبناءً على تحليل أوجه التشابه والاختلاف والتوافق الشرعي بين فتوى DSN-MUI ومسؤول مفتي المنطقة الاتحادية فيما يتعلق بالحوالة، يمكن استخلاص ما يلي: فتوى DSN No. 12/DSN-MUI/IV/2000 متوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية لأنه يتوافق مع أركان وشروط الحوالة دون أي رسوم أو مزايا إضافية. وفي الوقت نفسه، فتوى DSN NO: 58/DSN-MUI/V/2007 لا يتوافق بشكل كامل مع مبادئ الشريعة لأنه يسمح بفرض رسوم في الحوالة الموثقة، والتي لديها القدرة على أن تؤدي إلى الربا. ومن ناحية أخرى، فإن الفتوى الصادرة عن لجنة الإفتاء بالولايات الفدرالية الماليزية تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية لأنها تضمن أن نقل الدين يحدث فقط بين الأطراف الذين لديهم علاقة ديون ومستحقة سابقة ولا يتقاضون رسوما، وبالتالي تجنب الربا.

وفي هذه الحالة، فإن فتوى لجنة الإفتاء بالولايات الفدرالية الماليزية أكثر صرامة في الحفاظ على التوافق مع مبادئ الشريعة، وخاصة في منع الربا. إن فتوى DSN-MUI بشأن الحوالة بالأجرة، على الرغم من الاعتراف بها كضرورة عملية من قبل المؤسسات المالية الشرعية، إلا أنها تحتاج إلى الاهتمام بحيث لا تنتهك المبادئ الأساسية للشريعة فيما يتعلق بحظر الربا. منع الحوالة لا يتعارض مع مبادئ الشريعة فيما يتعلق بتحريم الربا، لذا يجب اتباع الشرع الذي ينص على أن الطرف الذي يحول إليه الدين هو الذي يدين بالدين لمن حوله. يمكن استخدام هذا البحث لوضع مبادئ توجيهية موحدة للحوالة من خلال التأكيد على أهمية التوافق مع مبادئ الشريعة حتى لا تحدث ممارسة الربا، ويمكن أن يكون دراسة إضافية لتحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتنفيذ الحوالة بالأجرة في إندونيسيا.

المراجع

Aḥmad bin al-Ḥusayn bin ʿAlī bin Mūsā al-Khusrawjirdī al-Khurāsānī, Abū Bakr al-Bayhaqī. “Al-Sunan Al-Ṣaghīr Lil-Bayhaqī.” In *2*. Bākistān: Jāmiʻat al-Dirāsāt al-Islāmiyyah, 1979.

Ainorrido’ie, M, and R A Norrahman. “Kontrak Pengalihan Hutang Al-Hiwalah dalam Praktik Keuangan Syariah.” *Journal of ...* (2023). https://journal.banjaresepacific.com/index.php/jimr/article/view/2.

Al-Islāmiyyah, Iṣdār Wizārat al-Awqāf wa al-Shu’ūn. “Al-Mawsū’ah al-Fiqhiyyah.” In *12*. Kuwait: Dār al-Ṣafwah, 1990.

al-Shaykh Aḥmad Muḥammad ʿAssāf. *Al-Aḥkām al-Fiqhiyyah fī al-Madhāhib al-Islāmiyyah al-Arbaʿah*. Bairūt: Dār Iḥyā’ al-ʿUlūm, 1988.

Al-Zuḥaylī, Wahbah. “Al-Fiqh al-Islāmī wa Adillatuhu.” In *5*. Dimasyq: Dār al-Fikr, 1985.

Al-ʿAbsī, Abū Bakr ʿAbd Allāh bin Muḥammad bin Abī Shaybah al-Kūfī. “Al-Kitāb al-Muṣannaf fī al-Aḥādīth wa al-Āthār.” In *4*. Riyāḍ: Maktabat al-Rushd, 1989.

Arifin, M H Zainal. “Fatwa Fatwa Lembaga Keuangan Syariah.” *media.neliti.com* (n.d.). https://media.neliti.com/media/publications/559076-fatwa-fatwa-lembaga-keuangan-syariah-8b83b44e.pdf.

Darma, Satria. “Implementasi Perbankan Syariah di Malaysia dan Indonesia.” *Journal Economy and Currency Study (JECS)* 3, no. 2 (2021).

Dewan Syariah Nasional MUI. *Fatwa DSN NO: 12/DSN-MUI/IV/2000 Tentang Hawalah*. Jakarta Pusat, 2000.

———. *Fatwa DSN NO: 58/DSN-MUI/V/2007 Tentang Hawalah Bil Ujrah*. Jakarta Pusat, 2007.

———. *Fatwa DSN No 12/DSN-MUI/IV/2000 Tahun 2000 Tentang Hawalah*. Jakarta Pusat, 2000.

———. *Fatwa DSN Nomor 58/DSN-MUI/V/2007 Tentang Hawalah Bil Ujrah*. Jakarta Pusat, 2007.

Harahap, M H, A R Jawab, and M Zen. “Wadi’ah dan Hawalah.” *Al-karim: Journal of ...* (2024). https://journal.institercom-edu.org/index.php/alkarim/article/view/262.

Hardiati, Januri, Neni. “Al-Hiwalah dan Implementasinya pada Perbankan Syariah Ditinjau Dari Kaidah Fiqih.” *Syntax Idea* 3, no. 1 (2021).

Iṣdār Wizārat al-Awqāf wa al-Shu’ūn al-Islāmiyyah. *Al-Mawsū’ah al-Fiqhiyyah*. al-Kuwait: Dār al-Ṣafwah, 1990.

Mālik bin Anas. “Muwaṭṭa’ Al-Imām Mālik.” In *2*. Bairūt: Mu’assasat al-Risālah, 1991.

Mardiah, Mardiah. “Hadis-Hadis Tentang Jasa: Wakalah, Kafalah, Hawalah (Telaah Sosiologis, Filosofis, dan Yuridis).” *Mushaf Journal: Jurnal Ilmu Al Quran dan Hadis* 2, no. 3 (2022).

Mohd Noor, Mohd Nazri, and Muhammad Ridhwan Ab. Aziz. “Developing a Hawalah Model for Islamic Car Financing Settlement.” *I-iECONS e-proceedings* (2023).

Mufti Wilayah Persekutuan. “Bayan Linnas Siri Ke-149: Status Pelangsaian Pinjaman PTPTN Menurut Perspektif Syarak.” Accessed June 19, 2024. https://muftiwp.gov.my/en/artikel/bayan-linnas/2620-bayan-linnas-siri-ke-149-status-pelangsaian-pinjaman-ptptn-menurut-perspektif-syarak?templateStyle=16.

———. “Bayan Linnas Siri Ke-149: Status Pelangsaian Pinjaman PTPTN Menurut Perspektif Syarak.” *Mufti of Federal Territory’s Office*. Last modified 2018. Accessed July 4, 2024. https://muftiwp.gov.my/en/artikel/bayan-linnas/2620-bayan-linnas-siri-ke-149-status-pelangsaian-pinjaman-ptptn-menurut-perspektif-syarak?templateStyle=16.

Muḥammad bin Aḥmad bin al-Azharī al-Harawī. “Tahdhīb al-Lughah.” In *5*. Bayrūt: Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī, 2001.

Muhammadi, F, N F M Razif, and ... “Al-Rahn in Malaysia and Indonesia: Legal History and Upcoming Trajectory.” *Asy-Syir’ah: Jurnal ...* (2021). https://www.asy-

syirah.uin-suka.com/index.php/AS/article/view/1019.

Mulyadin, H R, N Herdiana, and ... "The Application of Akad Wakalah Bil Ujrah and Hawalah to Shariah Banking With a Focus on Ijarah Muntahiya Bitamlik and Mudharabah Products in the Perspective …." *Zona Law And Public …* (2024). https://ejournal.zona-edu.org/index.php/ZLPAI/article/view/62.

Muslimin, Muslimin, Bintang Bintang, Evi Hendri Susanto, Fitria Agusti, and Alfin Dani Arwanto. "Efektivitas Khes dan Fatwa DSN-MUI terhadap Penegakan Hukum Ekonomi Syariah di Indonesia." *Jurnal Pendidikan Tambusai* 6, no. 2 (2022).

Nasohah, Z, and N H Z Abidin. "Fatwa Authority In Government Institutions In The Federal Territory: Autoriti Fatwa dalam Institusi Pemerintahan di Wilayah Persekutuan." *al-Qanatir: International Journal of Islamic …* (2022). http://www.al-qanatir.com/aq/article/view/539.

Rasyid Rizani, Fahmi Hamdi, and Erla Sharfina Permata Noor. "Penerapan Prinsip Syariah dalam Produk Perbankan Syariah." *Indonesian Journal of Islamic Jurisprudence, Economic and Legal Theory* 2, no. 1 (2024).

Syafrida Hafni Sahir. *Metodologi Penelitian*. Yogyakarta: Penerbit KBM Indonesia, 2021.

Tazkiya, Khansa, Burhanudin Harahap, and Hari Purwadi. "Comparative Study of Islamic Legal Systems in the Application of the Istishna' Agreement in Indonesia and Malaysia." *International Journal of Law and Society (IJLS)* 1, no. 3 (2022).

Yanti, Bayu Vita Indah, and Umi Muawanah. "Dinamika Kesepakatan Perdagangan Lintas Batas antara Indonesia dan Malaysia dan Pengembangan Sentra Kelautan dan Perikanan Terpadu (SKPT) Sebatik di Kalimantan Utara." *Jurnal Kebijakan Sosial Ekonomi Kelautan dan Perikanan* 10, no. 1 (2020).